التعليم العالي في الجزائر من الجمود إلى التغيير

د/ علاش أحمد

أستاذ محاضر أ - جامعة البليدة

مقدمة :

إن التغيير هو السمة الأساسية لكل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ذلك لأن الجمود على نظام معين يزيد من عدد الفرص الضائعة أمام مختلف المؤسسات .

هذا ، ويمثل التعليم أحد المجالات الأساسية التي يمثل فيها التغيير أكثر من ضرورة ، خاصة في زمن التجدد السريع للمعلومة ، والتطور الكبير في مناهج التدريس ، بما يسمح من تحقيق الأهداف التعليمية بأقل جهد وأقصر وقت ، إذ يدعم ذلك وبصفة كبيرة الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، خاصة مع ظهور المؤسسات التعليمية الافتراضية وما توفره من فرص أمام الراغبين في التكوين والتعلم عن بعد ، كما أن إمكانية تخزين المعلومات في ظل التكنولوجيات الحديثة لا يقارن إطلاقا مع الطرق التقليدية المعتمد على الورق .

إن الجزائر التي اعتمدت على التعليم المجاني العام ، ولم تفكر في التعليم العالي الخاص إلا مع بداية القرن الواحد والعشرين ، كانت توكل عملية إعداد البرامج للجنة مختصة يتم اختيارها على أسس معينة ، ويستمر العمل بتلك البرامج على المدى الطويل تصل المدة أحيانا إلى عشرين سنة ، هذه العلمية أورثت جمودا على مستوى تحيين البرامج بما يتوافق ومستجدات سوق العمل ، مما جعل المتخرجين من الجامعات الجزائرية يعانون من البطالة ويحتاجون إلى تكوين إضافي يساعد على الاندماج في سوق العمل .

على هذا الأساس جاء التفكير في التغيير ، والذي يجب أن يضمن تكوينا جامعيا على صلة بسوق العمل .

فما مدلول هذا التغيير ؟ وما هي خصائصه ، وآليات تنفيذه ؟

هذه الورقة تسلط الضوء ماضي التعليم العالي في الجزائر وحاضره ، مع محاولة استشراف مستقبله ، وسوف نركز على العلوم الاقتصادية .

أولا : النظام الكلاسيكي : يمثل هذا النظام تكوينا جامعيا على ثلاث مستويات يمكن تمثيلها من خلال المخطط التالي :

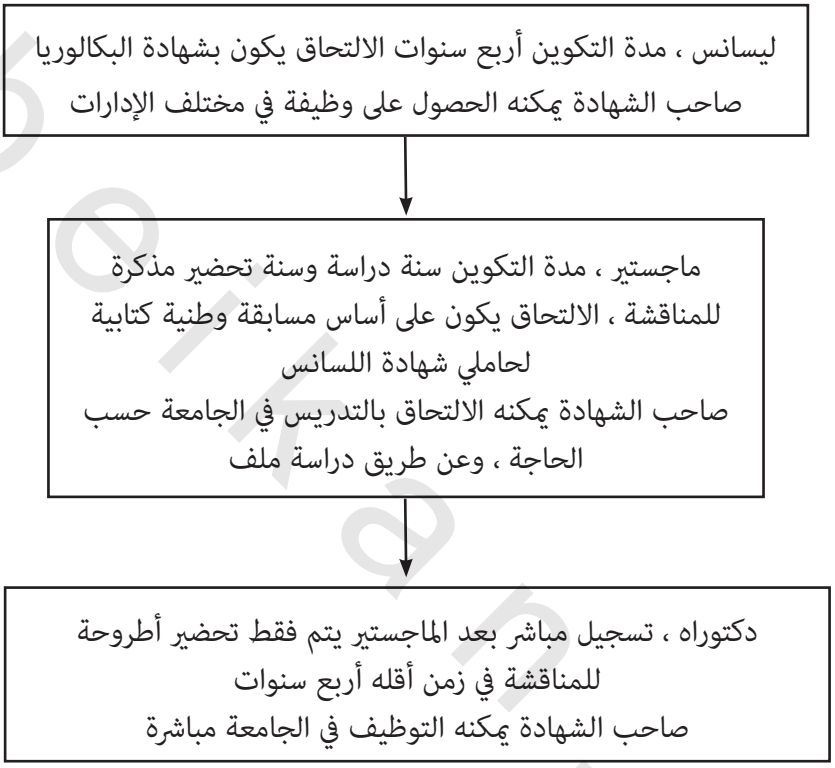

إن مسار التكوين هذا يدل على أن حامل شهادة البكالويا (الثانوية العامة) بإمكانه الالتحاق بالجامعة ، وفي أي تخصص يراه مناسبا شريطة أن يحصل على المعدل العام الذي يسمح له بذلك ، ويمكنه الاستمرار في التكوين العالي إن استطاع اجتياز المسابقة وبالتالي تتساوى الفرص أما الطلبة في الجزائر ، وقد بين الواقع أن الكثير من الطلبة استطاعوا الحصول على شهادة الدكتوراه ، دون أن يكلفهم ذلك نفقات مالية كبيرة ، لأن التعليم في الجزائر مجاني منذ أن يدخل الطفل المدرسة إلى أن يصير دكتورا .

إن آخر مرة تم فيها تكييف برامج التكوين تعود لسنة 2000 ، حيث تم وضع برنامج للجذع المشترك حسب الأقسام ، وبرنامج آخر للتخصصات حسب الأقسام أيضا ،

ففي جامعة سعد دحلب بالبليدة وجدت التخصصات التالية حسب أقسام كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :

قسم العلوم الاقتصادية : نقود مالية وبنوك ابتداء من سنة 2000 وحتى يومنا هذا يستقطب هذا التخصص أعدادا كبيرة من الطلبة ، واستمر طيلة أحد عشرة موسما جامعيا ولا زال ، رغم التغيرات الحاصلة على طبيعة التكوين في المجال المصرفي والمالي ، خاصة وأن المقاييس هي محددة إداريا ولا يمكن التصرف فيها بأي حال من الأحوال .

وجد أيضا تخصص الاقتصاد الدولي الذي لا يرغب فيه الطلبة أصلا ، وكان التوجيه إليه إجباريا ويخص أولئك الطلبة الذين ينجحون عادة في الدورة الاستدراكية ، مما جعل التكوين في هذا التخصص أكثر سلبية فتم تجميده على مستوى الكلية .

ويوجد الآن تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ، والذي يستقطب عددا أقل من الطلبة ، نظرا لكون الأغلبية ترغب في التخصص الأول (نقود مالية وبنوك) ، ويجد الطلبة صعوبة في هذا التخصص نظرا لاحتوائه على عدد كبير من المقاييس (11 مقياس في السنة الثالثة ، و7 مقاييس في السنة الرابعة بالإضافة إلى المذكرة) ، ومن جهة أخرى لا تستجيب محتويات البرنامج لمتطلبات سوق العمل .

قسم علوم التسيير : هو الآخر يحتوي على تخصصات محددة ، يتم العمل حاليا بثلاث تخصصات هي : مالية ، محاسبة ، إدارة أعمال ، ويميل الطلبة بصفة كبيرة للمحاسبة يليها تخصص المالية وآخرها إدارة الأعمال ، وهذا ما يؤدي إلى اختلالات على مستوى أعداد الطلبة في كل تخصص ، بالإضافة إلى مشكل احتياجات سوق العمل .

قسم العلوم التجارية : يضم أيضا ثلاث تخصصات : مالية ، محاسبة ، تسويق . يميل الطلبة بالدرجة الأولى إلى المحاسبة ، ويتجنبون التسويق .

ويمكن تمثيل ما سبق في الشكل التالي :

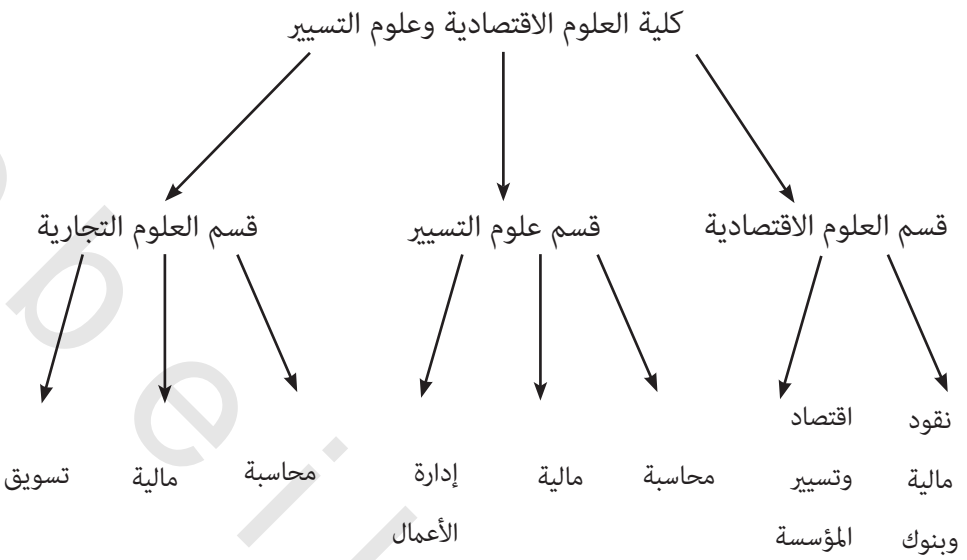

الملاحظ أن نفس التخصصات تقريبا موجودة في قسمي : علوم التسيير والعلوم التجارية ويتعلق الأمر بالمالية والمحاسبة ، وهذا ما يطرح تساؤلات عدة حول هذا الأمر ، وأي فرق بين التخصصات في القسمين المختلفين ، هذا ما يؤكد عدم مراجعة التخصصات والبرامج ، ذلك لأن قسم العلوم التجارية أنشئ حديثا .

التعليم العالي وعالم الشغل :

إن الجمود الذي يميز برامج وتخصصات العلوم الاقتصادية ، كغيرها من التخصصات الأخرى ، هو الذي جعل الفجوة تزداد بين الجامعة وسوق العمل ، حيث يجد الخريجون أنفسهم قاصرين عن الاندماج في عالم الشغل ما لم يتلقوا تكوينا إضافيا يسمح لهم بأداء أعمالهم على أحسن وجه ، وفي كثير من الأحيان لا يتوفر لهم ذلك التكوين الإضافي بسبب أن المؤسسات تطلب في الراغبين في العمل خبرة طويلة ومن ثم ترتفع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات .

إن هذا الإشكال هو الذي جعل السلطات الجزائرية تفكر في نظام تعليمي جامعي جديد وهو ما يعرف بنظام ل م د LMD ،

فما هو هذا النظام ؟ وما هي أسسه وخلفياته ؟ هذا ما سوف نراه فيما يلي :

ثانيا : نظام ل م د LMD :

يمثل هذا النظام تغييرا في فلسفة التعليم العالي في الجزائر ، حيث يتميز بجملة من الخصائص ، نذكر منها :

ـ مرونة فتح وتجميد التخصصات : ويتم ذلك حسب الحاجة وحسب رغبة الطلبة ، إذ يمكن لتخصص ما أن يستمر لموسم جامعي واحد ، ويمكن لتخصص آخر أن يستمر لعدة مواسم جامعية ، كما يمكن إجراء تعديلات على نفس التخصص كلما دعت الحاجة من موسم لآخر .

ـ إشراك الأساتذة : كانت عملية إعداد البرامج الجامعية تتم على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، حيث يوكل ذلك للجنة مختصة تشكل لذات الهدف ، أما مع نظام ل م د فبإمكان أساتذة أي كلية أن يجتهدوا في إعداد برنامج أي تخصص يرونه مناسبا ، ويتم التصديق عليه لاحقا على مستوى CRC ، ويتم إعداد أي برنامج على أساس المستجدات على مستوى الجامعات العالمية ، وعلى أساس احتياجات المحيط ، ذلك لأن الانفتاح هو السبيل الوحيد لتثمين التكوين والتعليم في الجامعات ، ومن جهة أخرى للسمح للطالب إتمام تعليمه في أي جامعة خارج الوطن ، ما دام قد تلقى نفس المسار التكويني المعمول به على مستوى العالم .

ـ إشراك المحيط : يوجد نوعان من التخصصات : تخصص أكاديمي ، تخصص مهني ، هذا الأخير يتم فتحه على أساس شراكة مع القطاع الاقتصادي ، حيث يتم إبرام اتفاقيات للتكوين تضمن من خلاله الجامعة التكوين العلمي ، ويضمن القطاع الاقتصادي من خلاله عملية إجراء التربص للطلبة أثناء فترة التكوين مما يسمح لهم بالاندماج في عالم الشغل بعد التخرج ، وبالتالي يتم التغلب على مشكلة ضعف التكوين لدى خريجي الجامعات ، ويستغنى بذلك عن إعادة الرسكلة التي تكلف المؤسسات الاقتصادية المال والجهد والوقت .

ـ تنوع وحدات التكوين : يتميز التكوين في ل م د بالتنوع على مستوى الوحدات والمقاييس المشكلة لكل وحدة ، فنجد الوحدة الأساسية ، الوحدة الاستكشافية الوحدة المنهجية ، والوحدة الثقافية . وهذا ما يعطي الطالب تكوينا متنوعا ، ويسمح له بتغيير التخصص كلية إن أراد ذلك مستقبلا ، دون أن يعيد المقاييس الموحدة بين التخصصات ، هذه المرونة لم موجودة في النظام الكلاسيكي .

ـ دور الطالب : لقد كان التكوين الكلاسيكي يعتمد بالدرجة الأولى على التلقين وكان الطالب يتلقى المعلومات من الأستاذ ، ويطالب ببرنامج محدد ، أما نظام ل م د فيتوجه بالدرجة الأولى إلى الطالب ليجعله هو محور العملية التعليمية والتكوينية ، وهذا من خلال الأعمال الشخصية التي تتمثل في البحوث والزيارات الميدانية وإعداد التقارير واقتراح محاور معينة في صلب التكوين ، وبذلك يكون الطالب طرفا فاعلا ويتخلى عن السلبية التي تميز بها خلال عقود من الزمن في ظل التكوين الجامعي الكلاسيكي الذي كرس أحادية النظرة .

ـ المرافقة : مازال الطالب الجامعي رهين المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تؤثر في قدراته وإمكانياته وتحد منها ، كما أن الخجل والانزواء والتوحد من شأنه أن يعزل الطالب ، وفي الجانب الآخر نجد العدوانية والإدمان وعدم الاكتراث للآخرين ، والعلاقة السيئة مع الأستاذ والإدارة تؤثر هي الأخرى في المسار التعليمي والتكويني للطالب الجامعي وتنجر عنها جملة من العواقب السلبية نذكر منها الرغبة في ترك الجامعة ، محاولة النجاح بأي وسيلة كانت وعلى رأسها الغش في الامتحانات ، وغيرها من الأمور السلبية التي لا تؤثر فقط على الطالب ، وإنما تؤثر أيضا على الطلبة الآخرين خاصة المستقيمين منهم ، وهذا ما يوسع دائرة الأخطاء .

على هذا الأساس تم استحداث المرافقة مع نظام ل م د ، والتي تعني تقرب الوصي من الطالب ليحاول فهم مشاكله ليساعده في حلها وتذليل العقبات التي تقف أمام مساره الجامعي ، حيث أن الوصي لا يستمع فقط لمشاكل الدراسة ، وإنما أيضا لكل المشاكل الأخرى التي يعجز الطالب عن حلها أو تجاوزها ، خاصة وأن سن الطالب الجامعي والمحيط العائلي والاجتماعي يشكلان المنبت الخص للمشاكل .

التخصصات على مستوى الكلية : إن اعتماد نظام ل م د في الكلية وصل إلى مرحلته الأخيرة والمتمثلة في الدكتوراه ، مما يعني إن اعتماد هذا النظام بدأ مبكرا ، كما يدل على استمراريته رغم حداثته وتعقيداته ، وبالتالي يوجد على مستوى الكلية الأطوار الثلاثة للتكوين في ل م د : ليسانس ، ماستر ، دكتوراه .

الليسانس : مدة التكوين فيه ثلاث سنوات ، سنتين للجذع المشترك ، السنة الثالثة للتخصص ، ويختلف نظام التقييم فيه عن النظام الكلاسيكي ، حيث يعتمد على الوحدات بدلا من المقاييس .

يشكل الجذع المشترك القاسم المشترك بين أقسام كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، عكس ما كان عليه الحال في النظام الكلاسيكي ، أين كان لكل قسم الجذع المشترك الخاص به ، وبالتالي زالت الفوارق بين الأقسام في السنتين الأوليين للتكوين في ليسانس ل م د ، وأصبح الأساتذة مطالبون بتوحيد برنامج التدريس وإقامة امتحانات موحدة إن أمكن ذلك ، وبالتالي يصبح للمقياس أستاذا منسقا ، وفرقة بيداغوجية تلتقي باستمرار لمناقشة المسائل البيداغوجية .

أما سنة التخصص ففيها تتميز الأقسام ، إذ لكل قسم تخصصاته المفتوحة والمفعلة ، وهنا تطرح على طلبة السنة الثانية بطاقة رغبات موحدة تحتوي على كل التخصصات الموجودة في الكلية ، دون التمييز بين الأقسام ، وللطالب الحق في اختيار أي تخصص يراه مناسبا ، إذ يمكن أن يتجه كل الطلبة إلى قسم واحد لأن تخصصاته مرغوب فيها هذه السنة ، وقد يختلف الأمر في سنة أخرى ، كما يمكن أن يتوزع الطلبة على الأقسام بنسب متفاوتة .

إن هذا الاختيار الحر للطالب هو الذي يسمح بالتفاعل بين الطلبة والأساتذة والتخصص ، ذلك لأن الواقع أثبت أن التوجيه القصري للطلبة نحو التخصصات يفقد الرغبة في التعلم ، ويمنع الأستاذ من بذل جهد إضافي في تحيين الدروس ، والتعمق في المقياس ، وعليه فإن التكوين في نظام ل م د من شأنه أن يزيد من المردود العلمي للأستاذ والطالب معا ، وهذه هي الحلقة المفقودة في الجامعات الجزائرية .

التخصصات المفتوحة : توجد على مستوى الأقسام الثلاثة تخصصات مفتوحة ، ومعتمد من قبل CRC ، لكنها ليست مفعلة كلها ، وفيما يلي تخصصات الأقسام :

قسم العلوم الاقتصادية : توجد على مستوى القسم ثلاث تخصصات ، اثنان منها مفعلة ، وواحد غير مفعل :

أ/ بنوك وتأمينات : يعتبر بديلا عن التخصص القديم في النظام الكلاسيكي ، والذي تحت مسمى نقود مالية وبنوك ، إذ نلاحظ أن الإضافة تمثلت في التأمينات التي تمثل مجالا واسعا للتكوين ، وسوق العمل فيها قادرة على استيعاب المتخرجين ، إلا أن الأمر يستدعي فتح التكوين المهني إلى جانب التكوين الأكاديمي ، عن طريق اتفاقيات مع البنوك ومختلف مؤسسات التأمين .

ب/ اقتصاد كمي : يهتم بالتكوين في مجال الأدوات الكمية في الاقتصاد ، ذلك لأن الجانب الكمي أصبح هو الأصل في الدراسات الاقتصادية المختلفة عن طريق النمذجة وإثبات العلاقة بين المتغيرات .

هذين التخصصين مفعلين ، ويختارهما الطلبة ، لكن بدرجة أقل في مجال الاقتصاد الكمي الذي هو في الأصل لا يحتاج إلى العدد الكبير .

ج/ إعلام آلي للتسيير : يعتبر التخصص البديل لنفس التسمية في مجال التكوين قصير المدى قبل نظام ل م د ، إلا أن مقاييسه كلها تتعلق بالإعلام الآلي ، على الأساس تم تجميده على مستوى القسم .

قسم علوم التسيير : يوجد على مستوى القسم تخصصا وحيدا يتمثل في إدارة الأعمال والذي كان موجودا في النظام الكلاسيكي ، لكن تم تعديل بعض مقاييسه لتتناسب مع نظام ل م د ، كما تم إنشاء تخصص تسيير عمومي لكنه لم يلق الاعتماد من الجهات الوصية .

قسم العلوم التجارية: لا يوجد بها أي تخصص على مستوى الليسانس .

هذا ما يؤكد زوال الحواجز بين الأقسام ، وأن الطالب له كامل الحرية في التوجه إلى التخصص الذي يرغب فيه مهما كان القسم التابع له .

وعلى مستوى الماستر ، نجد نفس الأمر تقريبا حيث نجد تخصصين على مستوى قسم العلوم الاقتصادية هما : اقتصاد كلي ومالية دولية ، بنوك ومالية يستقطبان العدد الأكبر من الطلبة ، بينما نجد تخصصا وحيدا في قسم العلوم التجارية هو : الاتصال التسويقي ، وتخصصا آخر على مستوى قسم علوم التسيير هو محاسبة وتدقيق . مما يدل على أن مشاريع فتح التخصصات ما زالت في بدايتها ، وأن الأساتذة لم يتأقلموا بعد مع الفلسفة الجديدة لنظام ل م د .

إن اختلال التوازن في التخصصات المفتوحة على مستوى الأقسام ، يؤدي إلى حدوث ضغط كبير على قسم واحد من الأقسام ، ويصعب مع ذلك التكوين الحقيقي ، ذلك لأن العدد الكبير يؤدي إلى تشتت جهود الأساتذة والطلبة معا .

إيجابيات نظام ل م د : إن ما ذكرناه سابقا من آليات إعداد البرامج وفتح التخصصات وإشراك الأساتذة والمحيط في ذلك ، يضاف إلى ذلك دور الطالب في تنفيذ البرامج من

خلال أعماله الخاصة ، واستفادته من المرافقة من قبل الوصي يشكل حجر الزاوية في التعليم العالي .

إن فلسفة نظام ل م د تكشف عن إيجابيات كثيرة لهذا النظام لو تم تفعيلها لأصبح التعليم العالي في الجزائر قادرا على رفع مستوى التكوين وتحقيق التوافق بين الجامعة ومحيطها ، لكن هل هذا ممكن في الوضع الراهن للجامعة الجزائرية ؟ للإجابة على هذا السؤال نتكلم عن معوقات نظام ل م د .

معوقات نظام ل م د : تفاديا لاستخدام كلمة سلبيات ، نتكلم عن المعوقات التي تقف حاجزا أمام ضمان التطبيق الأمثل لنظام ل م د ، ويمكن حصرها في الآتي :

1/ العدد الكبير : إن نظام ل م د موجه في الأساس لأعداد محدودة من الطلبة لأسباب عدة ، فحتى يتمكن الأستاذ من متابعة كل الطلبة ، وتأطير أعمالهم بصفة جيدة يجب أن يشرف كل أستاذ على عدد محدود من الطلبة ، لا يتعدى خمسة عشر طالبا ، ذلك لأن الجهد المبذول في عملية المتابعة والتأطير هو ضِعف الجهد المبذول في عملية التدريس العادية ، ويحتاج إلى وقت أطول .

لكن تبين أن ذلك غير ممكن ، حيث استقبلت الكلية خلال الموسم الجامعي 2011/2010 أكثر من 2000 طالب ، يضاف إليهم الطلبة الراسبون والمقدر عددهم ب 500 طالب ، أصبح لدينا 2500 طالب ، تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات ، كل مجموعة في المتوسط تضم 800 طالب ، مقسمون على أفواج يضم كل فوج في المتوسط 50 طالبا مما يدل أن متابعة الأعمال الشخصية غير ممكن ، والمرافقة هي الأخرى مستحيلة ، فيتحول التعليم إلى طبيعته الأولى ، ويعتمد الطريقة التلقينية التي لا تسمح بضمان جودة التعليم العالي ، ولا تحقق تكوينا يتناسب على التوجهات الجديدة التي جاءت بها الإصلاحات في مجال التعليم في الجزائر .

يضاف إلى ذلك الهياكل القاعدية التي تم إعدادها على أساس النظام الكلاسيكي ، لم تعد تتلاءم مع نظام ل م د ، فالمدرج الذي يتسع لـ 500 طالب لا يمكن الاعتماد عليه في تدريس طلبة ل م د ، لأنه لا يسمح بمتابعة كل طالب منفردا ، كما أن القاعات الخاصة بالأعمال الموجهة ، والتي تتسع لـ 50 طالب لا تصلح لعرض الأعمال الشخصية للطلبة لأنه لو افترضنا أن كل طالب يحتاج لـ 10 دقائق لعرض عمله كل حصة ، نحتاج إلى 520 دقيقة ، أي أكثر من 8 ساعات و 60 دقيقة ، وهذا ما يؤدي لفشل الأعمال الشخصية والمتابعة والمرافقة معا .

2/ الوسائل التعليمية : لم يعد التعليم الجامعي يعتمد على الوسائل التقليدية الممثلة في الصبورة والطبشور ومجموعة تمارين وأبحاث تنجز على مستوى الأعمال الموجهة ، وإنما أصبح يعتمد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، وسائل العرض التكنولوجية .

إن عالم الأنترنت يفتح مجالات واسعة أمام الطالب اليوم للاطلاع على المعلومة بصورة سريعة وبكم هائل ، لكن سوء التعامل مع هذه الوسيلة هو الذي يقلبها إلى عائق أمام تطوير التعليم الجامعي ، إذ لاحظنا أن الطالب أصبح يتكل على المعلومة الجاهزة وبصفة سلبية ، دون أن يتعب في ترتيب أو إعادة صياغة تلك المعلومة .

إن الأعمال الشخصية التي تمثل جزءا هاما في تكوين الطالب الجامعي ، تحولت إلى سرقات علمية على المباشر ، دون أن يعي الطالب المعلومة التي ينقلها لزملائه من خلال عمله الشخصي ، ودون أن يكون له فيها أدنى جهد .

يضاف إلى ذلك عدم تجهيز قاعات التدريس وسائل العرض data show الأمر الذي يجعل الأستاذ يعمل بالوسائل التقليدية التي تضيع الكثير من الوقت والجهد ، ولا يسمح ذلك بالتقدم في إنجاز البرنامج ، خاصة وأن المقاييس أصبحت سداسية ، والسداسي يتكون في أحسن الحالات من ثلاثة أشهر ، تتخللها جملة من العطل والأعياد الدينية والوطنية .

3/ العلاقة مع المحيط : تمثل الاتفاقيات التي تبرم مع القطاع الاقتصادي والإداري في إطار التكوين في ل م د ، من بين إيجابيات هذا النظام ، لكن بقاء تلك الاتفاقيات على الورق فقط ، حولها إلى عائق حقيقي أمام تطبيق نظام ل م د ، إذ تم الاعتماد على تلك الاتفاقيات في تكليف الطالب بأعمال شخصية ميدانية ، لكن الطالب يصطدم بالواقع ، فإما أن لا يستقبل إطلاقا ، وإما أن يخبر بأن المعلومة المطلوبة سرية ، وبذلك يفقد الطالب كل رغبة في البحث أو إعداد أي عمل .

يضاف إلى ذلك مذكرات التخرج لطلبة الماستر والذين يختارون أبحاثا تطبيقية ، فعدم توفر المعلومات والإحصائيات ، يمنعهم من إتمام أعمالهم في الوقت ، ويتحولوا بعد ذلك إلى الاكتفاء بالجانب النظري ، مما يفقد المذكرة معناها .

4/ التحول إلى الطريقة الكلاسيكية : إن نظام ل م د الذي تم فيه اختصار الليسانس إلى ثلاث سنوات ، يرتكز في ذلك على مجهود الطالب ، وتأقلم الأستاذ مع الأدوات التعليمية الحديثة التي تساعد على تقديم كم هائل من المعلومات في وقت أقل ، لكن

العقبات الذي ذكرناها آنفا تقف عائقا أمام تحقيق ذلك ، فيؤد بالأستاذ إلى البقاء على طريقته الكلاسيكية في التدريس ، وهي التي تحتاج إلى وقت طويل ، خاصة مع اعتماد أسلوبي الشرح والإملاء في آن واحد .

ومع أن غالبية المقاييس أصبحت سداسية ، لا يستطيع الأستاذ تنفيذ نصف البرنامج وهذا ما يطرح إشكال التحصيل العلمي للطالب ، خاصة وأنه توجد مقاييس ترتبط ببعضها البعض ، وما لم يتم الطالب التكوين في أحد المقاييس لا يمكنه متابعة التكوين في السنة الموالية بالنسبة للمقياس ذو العلاقة بسابقه .

5/ حرية اختيار التخصص : رغم أن الحرية الممنوحة للطالب في اختيار التخصص المناسب له تمثل أداة إقناع ببذل جهد إضافي في التحصيل العلمي ، إلا أن ذلك قد يتحول إلى نقطة سلبية في نظام ل م د تعيق حسن استمراره ، إذ يمكن لكل طلبة الكلية التوجه إلى تخصص واحد وفي قسم واحد ، مما يطرح إشكال العدد من جديد وكأننا في الجذع المشترك ، يؤدي ذلك إلى اكتظاظ المدرجات وقاعات الأعمال الموجهة ، فيستحيل مع ذلك تحقيق الكفاءة التكوينية ، خاصة وأن التخصص هو المجال الوحيد الذي يبرز فيه الطالب ، وما إن يجد نفسه وسط أعداد كبيرة يفقد الحافز على بذل الجهد ويكتفي فقط بتحصيل العلامات التي تسمح له بنيل الشهادة .

ينطبق على الليسانس وعلى الماستر ، فقد تبين أن عدد الطلبة في الماستر يقترب من عددهم في الليسانس .

التوصيات :

بناء على ما سبق ، لا بد من تفعيل إيجابيات نظام ل م د ، وتجاوز سلبياته ، حتى تتحقق النتائج المرجوة من إصلاح التعليم العالي في الجزائر ، ونرى أن ذلك يتحقق من خلال تطبيق التوصيات التالية :

- إعادة النظر في ظروف التكوين الجامعي : من حيث عدد الطلبة ، البرامج التكوينية رسكلة الأساتذة ، وتوفير وسائل التعليم الحديثة .
- إعداد هياكل تتناسب مع نظام ل م د : اعتماد نظام الأقسام ذات العدد المحدود جدا بدلا من المدرجات التي تتسع لعدد كبير من الطلبة .

- تحسيس الطلبة بضرورة بذل الجهد في الأعمال الشخصية : على الطالب الاعتماد على قدراته وكفاءاته أكثر من اعتماده على أستاذه ، لأن البرامج الجامعية تحتاج إلى تحضير وإعداد تطبيقات ميدانية .
- تقسيم الطلبة إلى مجموعات صغيرة : يتم تكوين مجموعات صغيرة من طلبة نفس التخصص ، حيث يتولى كل أستاذ تدريس مجموعة واحدة محاضرات وأعمال موجهة
- ضرورة التنسيق التام بين أعضاء الفرقة البيداغوجية لكل مقياس : لا يكفي تقسيم الطلبة ، وإنما ينبغي أن ينصب منسقا للمقياس ، وأن ينسق أساتذة المقياس الواحد مع بعضهم البعض في إعداد المحاضرات وسلاسل التمارين والامتحان وطرق التدريس والتصحيح ، تفاديا لأي اختلاف في التكوين لنفس السنة والتخصص .
- تفعيل الاتفاقيات مع المحيط الاقتصادي : لا ينبغي أن تكون الاتفاقيات مع المحيط الاقتصادي والإداري حبرا على ورق فقط ، وإنما ينبغي تفعيلها بهدف ضمان التكوين الميداني للطالب إلى جانب التكوين النظري ، وما يمكن الطالب من إعداد مذكرة تخرجه .

Obeikan.com